

وزارة «الوطني» تستعرض محاور تمكين المرأة في الانتخابات



أبوظبي: عماد الدين خليل

نظمت وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، بالتعاون مع الاتحاد النسائي العام والأمانة العامة للمجلس الوطني الاتحادي، ورشة تعريفية حول «بناء قدرات المجتمع الإماراتي في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي 2023»، والتي أبرزت أهم محاور تمكين المرأة وأهمية مشاركتها في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي، نائبة ومرشحة، بما يعزز مكانتها في الارتقاء بمسيرة العمل البرلماني في دولة الإمارات.

استعرضت الورشة التي عقدت، أمس الأربعاء، بمقر الاتحاد النسائي العام في أبوظبي، جهود الاتحاد النسائي العام بتوجيهات كريمة من سمو الشقيقة فاطمة بنت مبارك، رئيسة الاتحاد النسائي العام، رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية، في مجال التمكين السياسي للمرأة من خلال منظومة متكاملة من البرامج والمبادرات المخصصة لتحقيق هذه الغاية والمكاسب التي حققتها المرأة الإماراتية في مجال العمل البرلماني، منذ أول انتخابات للمجلس الوطني الاتحادي عام 2006، والتي شهدت فوز أول امرأة إماراتية بعضوية المجلس الوطني

الاتحادي، حتى حصولها على نسبة 50% من عدد مقاعد المجلس الوطني الاتحادي في انتخابات المجلس عام 2019.

وتحدثت أحلام سعيد اللمكي، مديرة إدارة البحوث والتنمية في الاتحاد النسائي العام خلال إدارتها للجلسة، عن برنامج تعزيز دور البرلمانيات الذي أطلقه الاتحاد النسائي العام بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم) عام 2004 بعد تدشين الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة عام 2002.

وأوضحت أنه في إطار الاستعداد لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي 2023 أطلق الاتحاد النسائي العام نسخة جديدة من «برنامج فاطمة بنت مبارك للتمكين السياسي» بهدف بناء قدرات المرأة السياسية بما يمكن الراغبات في الترشح للانتخابات من الاستعداد الجيد والمبكر للانتخابات.

وقالت فاطمة سعيد البلوشي، مدير إدارة التشريع والسياسات في الأمانة العامة للمجلس الوطني الاتحادي، إن المجلس الوطني الاتحادي هو السلطة الاتحادية المعبرة عن نهج الشورى بين ممثلي الأمة والحكومة، وبيّنت أن للمجلس دوره التشريعي والرقابي والسياسي المهم، مع الأخذ في الاعتبار أن نجاحات المجلس في أدواره التي كانت متميزة أسهمت بفعالية في تحقيق مستهدفات الدولة لتحقيق غايات إسعاد المواطنين.

وأوضح المستشار الدكتور خالد حسن من وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، أن المرشح لعضوية المجلس الوطني الاتحادي 2023 يتمتع بمجموعة من الحقوق والواجبات